الأنباء
الثلاثاء 29 اكتوبر 2013

لتفادي حدوث عجز الموازنة مستقبلاً

الصالح للحكومة: ضرورة تنويع مصادر الدخل

طالب النائب خليل الصالح الحكومة بضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل القومي للبلاد وذلك بهدف تفادي حدوث عجز الموازنة مستقبلا والذي المح اليه البرنامج الحكومي المرفوع مؤخرا الى مجلس الامة.

وقال الصالح في تصريح صحافي ردا على تحذير وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د. رولا دشتي ان الاستمرار في تدني أسعار الرسوم على الخدمات والسلع والغياب شبه الكلي للعائدات الضريبية وعدم مواكبة معدلات الانتاج والموارد المالية بما يتناسب مع النمو في الانفاق الحكومي قد يؤدي بالكويت الى العجز المالي لا محالة في الأعوام بين 2021 ـ 2029 انه كان يتعين على الجانب الحكومي بدلا من بث الخوف والرعب في نفوس الشعب على مستقبل اجيالهم ان يوضح الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذها لتفادي وقع هذا العجز، مشيرا ان الامر خطير ويجب الا يمر مرور الكرام.

وأضاف مستنكرا الحديث عن الرغبة في فرض عائدات ضريبية وزيادة للرسوم وفقا لما أشار اليها البرنامج في ظل تدني مستوى الخدمات الحياتية التي تقدم للمواطن الكويتي محدود الدخل.

وعن القول ان «دولة الرفاه لن تستمر» تساءل الصالح: ماذا اعدت الحكومة لهذا اليوم؟ وما المصادر البديلة للدخل التي اوجدتها في حال انخفض سعر برميل النفط؟ مشددا على ان سياسة تخويف القاعدة العريضة من الطبقة المتوسطة للشعب بين الفينة والأخرى لن تفلح وسوف تؤدي الى نتائج عكسية، مشيرا الى انه في الماضي كان الجانب الحكومي «يدندن» على وتر عدم الاستقرار السياسي وان التأزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يقف عائقا امام العمل وإنجاز المشاريع التنموية غير ان الوقت الحالي تغير الحال حيث الاستقرار والانسجام الى حد ما بين الحكومة والمجلس، فما الأسباب التي تؤدي الى تعطيل سير عجلة التنمية وتحقيق الرغبة السامية لصحاب السمو الأمير في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا؟

وأردف: بدلا من الوقوف ضد المواطن الكويتي البسيط المحافظ على مقدرات وثروات الدولة بما يستطيع، على الحكومة ان تتصدى لسراق المال العام وتطبق القانون على الجميع وفقا لمسطرة واحدة وتكافح الفساد في مختلف الوزارات والمؤسسات فان ذلك اجدى لها.

خليل الصالح

حوار تويتري بين المويزري والطبطبائي حول المشكلة الإسكانية

شعيب المويزري

بعث المكتب الإعلامي لوزير الدولة لشؤون الإسكان السابق النائب السابق شعيب المويزري بالمادة الإعلامية التالية حيث قال المويزري: ان المشكلة الاسكانية حلها بسيط وليس كما يصورها البعض انها صعبة، فقط إبعاد المتجاوزين وستحل كل المشاكل في البلد.

جاء ذلك خلال حوار تويتري راق دار بين وزير الاسكان السابق النائب السابق شعيب المويزري وبين العميد السابق لكلية الشريعة د.محمد الطبطبائي الذي استشهد بتصريح نسبه لوزير اسكان سابق حول توزيع 50 ألف وحدة سكنية خلال 6 أشهر قاصدا المويزري.

حيث كان تصريح المويزري في تجمع «ناطر بيت» أمام المؤسسة العامة للرعاية السكنية يوم 22 مايو 2012 بعد توليه وزارة الاسكان بـ3 أشهر فقط، وقال المويزري في تصريحه: «لا أتكسب سياسيا من القضية الاسكانية فالاجتماعات مستمرة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما في ذلك البلدية وتمخضت عن آلية الافراج عن الأراضي حيث لدينا تطلع ان يكون خلال الـ6 أشهر المقبلة يتم توزيع 50 ألف وحدة سكنية وإن لم يتم فسأواجهكم وأشير الى مكان الخلل لتكونوا على بينة من أمركم في قضية الرعاية السكنية، لافتا الى ان 3 شهور منذ تسلمه الحقيبة غير كافية لحل القضية الاسكانية برمتها خاصة انها مشكلة موجودة منذ 30 سنة ولا أريد ان أحدد موعدا لحلها بالكامل بل أقول: نحن نجتهد ووضعنا ايدينا على الخلل»، وبالفعل قدم المويزري استقالته من الوزارة بعدها بشهر واحد.

ودار الحوار التويتري بين المويزري والطبطبائي كالتالي:

قال د.محمد الطبطبائي من حسابه على تويتر: أحد وزراء الإسكان السابقين صرح بأنه سيوزع 50 ألف وحدة سكنية خلال ستة شهور، ولم يحصل، فأصبحت الوعود الاسكانية محل نظر، ولا يمكن التعويل عليها.

فسارع المويزري بالرد من حسابه على تويتر قائلا: جزاك الله خيرا شيخنا الفاضل انت من الناس الثقات الذين نجلهم ونحترمهم ونرى فيهم الخير أرجو ان تكمل التصريح ولا يجوز ان يكون ناقصا، فعندما يكون مجتزأ (ناقصا) فمعناه كمن يقول (ولا تقربوا الصلاة) ويسكت، وشكرا لتغريدتك التي عرفت من خلالها انطباعكم.

فرد الطبطبائي: المقصود سياسة الحكومة وليس شخصكم، الذي له تقديره واحترامه.

فقال المويزري: شيخ، نحبك في الله، محتوى تصريحك احد وزراء الإسكان السابقين صرح بأنه سيوزع 50 ألف وحدة سكنية خلال ستة شهور وعلى هذا الأساس الرد.

فعلق الطبطبائي قائلا مخاطبا المويزري: أحبك الله، وأحيي فيك دماثة خلقك، ولا أشك في حرصك على توفير السكن للمواطنين، ولكن كما تعلم المشكلة كبيرة وهناك من يعوق حلها.

بدوره، علق المويزري بقوله مخاطبا الطبطبائي: جزاك الله خيرا، وأنا أتعلم منكم ومن «شرواكم» حسن الخلق ونسأل الله ان نكون جميعا من الذين يبحثون عن رضا الله وأتمنى لكم وللجميع الخير. واختتم الموزري الحوار بقوله: وأقولها لك وأمام الجميع المشكلة حلها بسيط وليس كما يصورها البعض انها صعبة، فقط إبعاد المتجاوزين وتنحل كل المشاكل في البلد.

التقى الرئيس المصري المؤقت بحضور سفير الكويت في القاهرة

الخرينج: توجيهات صاحب السمو بدعم مصر تأتي من منطلق مكانتها ودورها الإقليمي

اجتمع نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج أمس الأول (الأحد) مع الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور بمقر رئاسة الجمهورية بحضور سفير الكويت بالقاهرة سالم الزمانان.

وذكر مقر رئاسة الجمهورية في بيان له ان نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج نقل للرئيس منصور تمنيات الكويت حكومة وشعبا لمصر بتحقيق الاستقرار، مؤكدا دعم الكويت الكامل لمصر لخطة خريطة مستقبلها بما يدعم ويحقق تطلعات وآمال الشعب المصري.

كما قدم الخرينج وفقا للبيان التهنئة للرئيس المصري بمناسبة ذكرى انتصارات حرب اكتوبر عام 1973 التي امتزج فيها الدم الكويتي بالدم المصري.

واشاد الخرينج بالقوات المسلحة المصرية، مؤكدا ان الكويت حكومة وشعبا لن تنسى لمصر وقواتها المسلحة دورها التاريخي في استعادة الحق الكويتي عام 1990.

من جانبه، قال الرئيس منصور وفقا للبيان ان مصر تنظر الى أمن الكويت ودول الخليج كافة على انه امتداد للأمن القومي المصري، مضيفا ان مصر لا ولن تقبل بأي تهديد للأمن القومي لدول الخليج.

كما اكد الخرينج ان الجالية المصرية بالكويت التي يناهز عددها حوالي 650 ألف مصري هي جالية قريبة من الشعب الكويتي ومرحب بها، واعتبر الخرينج ان توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بدعم ومساندة مصر انما تأتي من منطلق إيمان كامل بمكانة مصر ودورها الإقليمي وانها ستظل واحة للسلم والأمان للمنطقة ومنبرا للإسلام السمح غير قابل للمزايدة.

كما استعرض الجانبان العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تشجيع الاستثمارات الكويتية في مصر الى جانب تذليل كل ما قد يعترضها من عقبات.

من جانب آخر، التقى الخرينج نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الفريق الأول عبدالفتاح السيسي وتباحث معه تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين.

مبارك الخرينج

قال إن استجوابه للعبدالله من 3 محاور

القويعان: برنامج عمل الحكومة إنشائي لا يتوافق مع الواقع

د. حسين قويعان

دعا النائب د.حسين قويعان الى التفاؤل بدور الانعقاد المقبل وعدم الجزع من استخدام الادوات الدستورية، مؤكدا انه متفائل رغم ما سبق الافتتاح من شد وجذب.

وقال د.قويعان للصحافيين: اطلعت على برنامج عمل الحكومة ولم اجد ما اعلق عليه، فلم يكن سوى كلام انشائي لا يتوافق مع الواقع.

وفي سؤال وجه اليه بشأن موعد تقديمه للاستجواب الذي لوح به ضد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله، رد د.قويعان: لم احدد موعدا الى الآن، لكن الاستجواب اكتملت جهوزيته ويتألف من ثلاثة محاور، وربما أضيف محورا آخر خلال الأيام المقبلة.

العازمي: نرفض فرض الضرائب على المواطنين

حمدان العازمي

اعتبر النائب حمدان العازمي برنامج عمل الحكومة أنه غير موفق، واصفا إياه بـ «بداية التشاؤم». وقال العازمي، في تصريح صحافي: لا نقبل بأن تفرض الضرائب على المواطنين أو حتى زيادة رسوم على الخدمات، مستدركا بالقول: الأولى أن تتم وقف المساعدات الخارجية، ثم لتطالب الحكومة بفرض الضرائب.

وبسؤال عن استجواب وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي، قال: إن استجواب الوزيرة قادم ونحن في طور التجهيز وسيأتي في الوقت المناسب، لافتا إلى أن هناك بعض الوزراء يستفزون النواب ليتم استجوابهم لاعتقادهم بأن الاستجواب يثبتهم في تشكيل الحكومة القادمة.

على صعيد آخر، حذر العازمي وزيري الداخلية والتجارة من التهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة مع أصحاب المحلات التجارية التي تروج لسلع عيد الهالوين، داعيا وزير التجارة لإغلاق وسحب رخصة المحلات التجارية التي تساهم في إدخال العادات الدخيلة على المجتمع الكويتي المحافظ.

عدم تحديد الوقت لتنفيذ المشاريع يعفي النواب من التعاون

الدويسان ينتقد خلو برنامج عمل الحكومة من الجدول الزمني للتنفيذ

استغرب النائب فيصل الدويسان: «من خلو برنامج عمل الحكومة من جدول زمني لتنفيذ المشاريع»، مطالبا: «الحكومة بالمسارعة في الإعلان عن اقتران البرنامج بجدول، وإلا سنعفى من التعاون معها».

وقال الدويسان في تصريح للصحافيين: «تفحصت برنامج عمل الحكومة بنظرة نقدية تملؤها الأمل، وفي البدء سأدافع عنه في شكلية معينة، فقد ذكر أحد النواب أنه سقطت من البرنامج سنة 2015، وهذا غير صحيح وانما هي موجودة، لأن العلامة التي وجدت بين الأعوام لا تعني إلغاء 2015 وانما هي للفصل بين عام وآخر».

وذكر الدويسان: «ان البرنامج كان انشائيا، ويخلو من الجدول الزمني، ومن البدهي ان اي حكومة تقدم برنامجها يجب ان تقرنه بجدول زمني يبين بالتاريخ تنفيذ البرنامج، وان الخلو من الجدول الزمني يعفيني من التعاون مع الحكومة، وان كانت تنشد التعاون، فيجب ان تسارع في الاعلان عن الجدول بدلا من الاتيان ببرنامج عمل انشائي، وكأنها تريد القاء الحجة».

ودعا الدويسان: «الوزراء الى النظر الى برامج عمل الحكومات سواء عربية او اوروبية ان لم يكن يمتلكون الخبرة، وسيجدون ان لك برنامج عمل مقدما يتضمن جدولا زمنيا»، متسائلا: «هل الحكومة تفتقر الى وجود وزير واحد لديه الخبرة ببرامج العمل، ألا يوجد شخص في الجهاز الحكومي المتضخم نصح الحكومة بوضع جدول زمني».

وأعتبر الدويسان: «البرنامج الحكومي لا شيء، ويعفيني من مسؤولية التعاون، وان كنت اود التعاون، لكنني لا استطيع بهذا الشكل، اين الجدول الزمني 36 ألف وحدة سكنية التي جاءت في البرنامج متى تنفذ، احترموا عقولنا لتمديد التعاون، ولن نبلع هذه الورقة الانشائية».

فيصل الدويسان

خلال ندوة عقدها النادي السياسي بجامعة الكويت ظهر أمس

النصف: من الضروري إصلاح النظام الانتخابي ومشاركة المقاطعين

قال النائب راكان النصف خلال الندوة التي عقدها النادي السياسي بجامعة الكويت ظهر امس الاثنين في الحرم الجامعي بالشويخ اننا بحاجة الى «مشروع دولة»، مشيرا في الوقت نفسه الى انه يعتبر اهم من الأولويات التي طرحت من خلال الاستبيان الذي قدم للمواطنين في الفترة الاخيرة لأن مشروع الدولة يعالج الكثير من الأمور والمشكلات التي تواجه البلد، فعلى سبيل المثال هناك القضية الإسكانية التي تشكل اهم أولوية لدى المواطنين مع الصحة والتعليم ولكن معالجة وتحسين الموانئ والمطارات، وتوفير المدن العمالية والعمالة المطلوبة لإنشاء المدن الإسكانية تعتبر من ضمن مشروع الدولة، لذلك فهو يعتبر اهم واشمل من الأولويات التي تختلف من نائب الى اخر في مجلس الأمة، لذلك من الصعب جدا التحاور حول ورقة الأولويات لاختلافها من شخص الى اخر، وبالتالي فهي ورقة ترسم خارطة العمل لدى النواب ولكنها ليست ملزمة، كما ان اللجان الموجودة بالمجلس قدمت كل لجنة منها عشر أولويات للحكومة التي خرجت منها بـ 24 أولوية.

وعن النظام الانتخابي قال النصف: من الضروري إصلاح النظام الانتخابي ومشاركة المقاطعين والتحاور معهم وهذا الإصلاح لا يكون من خلال التزمت برأي معين بل الوصول لأفضل الأنظمة المطروحة بالمجلس، كما اننا بحاجة إلى التنظيمات السياسية وتأطير العمل السياسي بالكويت، لان نظام الصوت الواحد من الممكن ان يخرج لنا زعماء للطوائف وهذا الذي نخشاه مستقبلا.

وأكد النصف اننا أضعنا الكثير من الوقت في مناقشات ليس لها داع مثل الحق السياسي للمرأة وغيرها من الأمور لان مجلس الأمة غير مخول بمناقشة الامر، بل يتوجب من السابق التوجه للمحكمة الدستورية للطعن في دستورية القانون الانتخابي الموجود في وزارة الداخلية لان الدستور كفل هذا الحق، وغيرها من الأمور التي يجب الا نضيع الكثير من الوقت فيها وبالتالي يجب السماح للأفراد بحق التقاضي امام المحكمة الدستورية.

وعن المشكلة الإسكانية، قال النصف اننا بحاجة الى 125 الف وحدة سكنية لحل المشكلة والعدد الحالي الموجود في مدينة الخيران ومدينة المطلاع مجتمعين 57 الف وحدة سكنية، مشيرا الى ان الحكومة غير قادرة على حل المشكلة منفردة بل يتوجب إشراك القطاع الخاص، وقبل ذلك يجب وضع القوانين التي تسند الشركات وتحميها لكي تقدم على المشاركة في حل القضية.

وتحدث النصف عن الحكومة البرلمانية المنتخبة وقال: هي مبدأ أصيل ومطلب استراتيجي ومن الضروري ان تتجه الدول الديموقراطية لهذا الامر، ولكن قبل ذلك يجب فصل الجيش والشرطة وقطاع النفط عن الحكومة لانها جهات فنية وأي شخص يصل للحكومة المنتخبة يعتبر ديكتاتورا منتخبا اذا لم يتم تعديل النظام قبل التوجه للحكومة البرلمانية، وبالتالي هي قضية شائكة لا يمكن إقرارها في يوم وليلة بل هناك الكثير من التفاصيل يجب الالتفات لها وان تكون هناك ارضية سليمة لهذا الامر.

وعن الاستجوابات، قال النصف ان المشكلة ليست في الاستجواب لانه حق لكل نائب، مضيفا: أفضل التدرج في محاسبة الوزير ولكن الذي يعيب الحكومة أنها بطيئة في تفسير تصرفاتها، وهذا الامر اتضح من خلال إلغاء أربعة عقود لمستشفيات من قبل وزارة الصحة، وهذا يوضح امرا مهما هو ان مشاريع الدولة بطيئة جدا، وبالتالي يجب إصلاح الأمور التي تؤخر عملية تسريع الدورة المستندية.

وقال النصف: «ان الشباب ليس الحل، وصحيح الشباب لديه طاقة وقادر على العمل ولكنه ليس الحل لمشاكلنا، والشباب لم يأخذ فرصته والوضع لدينا في البيت معكوس ففي أي دولة متقدمة ومتحضرة يكون الشباب في السلطة التنفيذية والخبرات وكبار السن في السلطة التشريعية بينما نحن لدينا الوضع عكس ذلك ».

وذكر النصف ان هناك احصائية تشير الى ان نسبة الكويتيين من عمر اربعين وما فوق تبلغ 13٪ ومن عمر 21 فأقل يشكلون نسبة 50 ٪ وخلال الخمسة عشر عاما المقبلة على الحكومة ان توظف من المواطنين بعدد يوازي العدد الذي وظفته من عام 1961 حتى الآن وخلال العشر سنوات المقبلة عليها ان توظف 30 ألف طلب سنويا.

وعن وزارة الشباب بين النصف ان وزارة الشباب اهتمت بالامور الرياضية وشاهدنا تعارضا بينها وبين الهيئة العامة للشباب والرياضة، مشيرا إلى ان وزارة الشباب اتت متأخرة كما ان هناك وزارات كالاعلام لم تعد موجودة في الدول المتقدمة ولكنها مازالت موجودة لدينا. وأفاد النصف بان دول الشرق الاوسط تتاثر سريعا بالاعلام والقنوات والوسائل الاعلامية لافتا الى ان الربيع العربي وقف عند الخليج بسبب الوفرة المالية واعتقد ان هذا التوقف آني وليس دائما لانه من الممكن بعد عشر سنوات الا تكون هناك وفرة مالية مبديا تأييده للمطالب الاربعة عشر التي تم رفعها في البحرين مؤكدا في الوقت ذاته على عروبة البحرين.

وعن الخطر الايراني أوضح النصف اننا في المنطقة المحيطة بنا لا نعاني من خطر من دول الجوار انما الخطر يأتي من الدول العظمى، فاليوم نتعامل مع مسيطر أميركي له اليد الطولى بالمنطقة ولنشاهد تصرف أميركا المختلف مع الثورات في مصر وسورية داعيا: اذا كنا نريد ان نراقب فلا نراقب الخطر الايراني إنما السلوك الأميركي والسلوك البريطاني وروسيا ايضا مشيرا إلى اننا لا نقبل ان يزداد نفوذها داخل الكويت مهما كانت ويجب ان نتصدى لها.

وعن الحريات، قال النصف ان «قضية الحريات ليست جديدة بالكويت ولكن لا يوجد اعتقالات، مشيرا إلى أنه في عام 2007 حصلت بعضها، معتبرا ان هناك تعسفا في حجز المغردين والافراد بسبب ابداء رأيهم ثم يخرجون براءة بعد اسبوعين. ولفت النصف «ليس لدينا خلاف مع المعارضة كي تكون هناك مصالحة وهناك تواصل مستمر معهم وهذا عمل سياسي وليس عسكريا» مشيرا الى ان «الجزء المقاطع طيف مهم في المجتمع الكويتي والمقاطعة ارقى طريقة سلمية سياسية للتعبير عن الرأي وهي ليست مبدأ انما موقف والموقف استثناء وليس قاعدة، والمعارضة وجودهم ضروري ونحتاج لتوافق الجميع».

وعن العفو الأميري، قال النصف «العفو حق لصاحب السمو الامير، والشباب مندفع بطبيعته ولا نرغب في ان يكون الاندفاع بهذه الصورة، ومن يرغب في المشاركة في العمل السياسي فليشارك في الاطار الدستوري والقانون».

راكان النصف متحدثا خلال الندوة

جانب من الحضور (سعود سالم)

الكويت تحتاج إلى مشروع دولة لمعالجة مشاكل البلد